



مجلة خليج العرب
للدراستات الإنسانية والاجتماعية

تداعيات السابع من أكتوبر والحرب على غزة على السياسة الخارجية الفلسطينية

The Implications of October 7 and the War on Gaza for Palestinian Foreign Policy

يوسف زغلول حسن

Youssef Zaghloul Hassan

طالب دكتوراه في الجامعة العربية الامريكية - رام الله

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss3814>



مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>

الملخص:

يتناول البحث تداعيات السابع من أكتوبر 2023 على السياسة الخارجية الفلسطينية، باعتباره حدثاً مفصلياً أعاد القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي. يسلط الضوء على تأثير الحرب على دور كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وعلى التحولات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مواقف المؤسسات الدولية والحراك الشعبي العالمي. كما يدرس البحث انعكاسات هذه التطورات على مستقبل السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات المرتبطة بتوحيد الخطاب الفلسطيني واستثمار التحولات الدولية.

الكلمات المفتاحية: السابع من أكتوبر، السياسة الخارجية الفلسطينية، غزة، المجتمع الدولي، محكمة العدل الدولية، التطبيع، الحراك الشعبي العالمي، القضية الفلسطينية.

Abstract:

This study examines the consequences of October 7, 2023, on Palestinian foreign policy, viewing it as a pivotal event that repositioned the Palestinian cause at the forefront of global attention. It analyzes the impact of the war on the roles of both the Palestinian Authority and Hamas, as well as the regional and international shifts that followed, including the responses of international institutions and global grassroots movements. The research further explores how these developments shape the future of Palestinian foreign policy and the challenges related to unifying the Palestinian narrative and leveraging emerging international dynamics.

Keywords: October 7, Palestinian foreign policy, Gaza, international community, International Court of Justice, normalization, global grassroots movements, Palestinian cause.

1- الفصل الأول - المقدمة

يشكل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 لحظة فاصلة في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ففي ذلك اليوم نفذت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عملية عسكرية واسعة حملت اسم "طوفان الأقصى"، شملت إطلاق آلاف الصواريخ واقتحام مواقع عسكرية ومستوطنات في "غلاف غزة". فاجأت العملية إسرائيل، وأحدثت ارتباكاً عميقاً في أجهزتها الأمنية والعسكرية التي طالما صوّرت بأنها الأكثر تفوقاً في المنطقة (أبو عامر، 2024).

هذا الحدث لم يكن مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل شكّل انعطافة تاريخية على أكثر من صعيد، فمن ناحية أولى، مثّل فشلاً ذريعاً للمنظومة الأمنية الإسرائيلية التي بُنيت عبر عقود من الاستثمار في التكنولوجيا والاستخبارات، ومن ناحية ثانية أعاد وضع القضية الفلسطينية إلى صدارة النقاشات الإقليمية والدولية بعد سنوات من الإهمال التهميش. ولإدراك أبعاد السابع من أكتوبر، لا بد من العودة إلى السياق التاريخي والسياسي الذي قاد إليه، فمنذ عام 2007، يخضع قطاع غزة لحصار شامل فرضته إسرائيل، بدعم من أطراف إقليمية ودولية. هذا الحصار حوّل القطاع إلى منطقة معزولة تعاني من انهيار اقتصادي، وتدهور اجتماعي، وانهيار البنية التحتية، فقد بلغت معدلات البطالة أكثر من 50%، في حين ارتفعت نسب الفقر إلى ما يزيد عن الثلثين (الخالدي، 2014). كما عانت المؤسسات الصحية من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات، ما جعل القطاع في حالة إنسانية مأساوية.

في الوقت نفسه، استمرت إسرائيل في توسيع مشروعاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهذا التوسع لم يكن مجرد فعل استيطاني، بل جزء من استراتيجية تهدف إلى تقويض أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة (صايغ، 2013). ومع فشل مسار المفاوضات منذ 2000 وما تلاها، بدا واضحاً أن العملية السياسية قد وصلت إلى طريق مسدود.

إقليمياً، وقع السابع من أكتوبر في لحظة كانت المنطقة العربية تشهد فيها تحولات عميقة، فقد تسارعت وتيرة التطبيع العربي-الإسرائيلي، خاصة بعد توقيع "اتفاقيات أبراهام" عام 2020 التي شملت الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، هذه الاتفاقيات لم تضع القضية الفلسطينية ضمن أولوياتها، بل تجاوزتها في سبيل بناء تحالفات أمنية واقتصادية إقليمية جديدة، وهو ما ساهم في شعور الفلسطينيين بالتهميش السياسي. (مركز الجزيرة للدراسات، 2024)

أما على المستوى الدولي، فقد جاء الحدث في سياق انشغال القوى الكبرى بأزمات عالمية كبرى، فقد هيمنت الحرب الروسية-الأوكرانية منذ 2022 على الاهتمام الدولي بشكل كبير، إضافة إلى تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين على المستويين الاقتصادي والعسكري. هذا الانشغال جعل القضية الفلسطينية أقل حضوراً في النقاشات الدولية، قبل أن يعيدها السابع من أكتوبر إلى قلب الجدل العالمي (ابو عامر، 2024) كما كشفت العملية تخلخل في دور السلطة الوطنية الفلسطينية، التي أبدت ضعفاً في قيادة المشهد أو التأثير فيه. في المقابل، صعدت حماس والفصائل المسلحة لتقدم نفسها بوصفها فاعلاً أساسياً في الساحة. هذا التحول أعاد النقاش حول أزمة التمثيل الفلسطيني وتداعياته على السياسة الخارجية، كذلك ساهمت صور القتل والدمار والتجوع في غزة في وصول القضية الفلسطينية إلى الوعي الشعبي العالمي، وخرجت مظاهرات ضخمة في العواصم الغربية دعمت الفلسطينيين ونددت بسياسات إسرائيل. هذا التضامن الشعبي شكل تحولاً مهماً أعطى الفلسطينيين قوة ناعمة جديدة يمكن استثمارها على الصعيد الدبلوماسي.

ساهمت عملية السابع من أكتوبر أيضاً في إعادة تشكيل البيئة الدولية، حيث أبرزت الانقسام الحاد في النظام الدولي. ففي حين قدّمت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي دعماً غير مشروط لإسرائيل، تبنت دول الجنوب العالمي خطاباً مختلفاً يركز على حقوق الفلسطينيين، ووصل الأمر إلى رفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية من قبل جنوب إفريقيا بتهمة الإبادة الجماعية. (Falk, 2023)

في هذا السياق أيضاً، يأتي التغيير الأخير في المواقف الدولية من القضية الفلسطينية، حيث قامت بعض الدول بالإعتراف بالدولة الفلسطينية، وأبدت دول أخرى استعدادها بالإعتراف بالدولة لاحقاً، وما التصويت الأخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة 2025/9 بأغلبية 142 صوت من أصل 193 إلا خير دليل على هذا التغيير. يمكننا القول بأن تداعيات السابع من أكتوبر لا زالت تتفاعل حتى اللحظة، سواء على صعيد التغييرات في المواقف الدولية، أو ردود الفعل الإسرائيلية في غزة وفي الإقليم، والتي تزيد من عزلة إسرائيل وإدانتها، كذلك يأتي الهجوم الفاشل على دولة قطر وقصف الدوحة في محاولة لاغتيال بعض قادة حماس وردود الفعل العربية والإقليمية والدولة في نفس هذا السياق أيضاً.

2- الفصل الثاني : الإطار العام والنظري

2.1- أهمية البحث

أولاً- تكمن الأهمية في أنّ الدراسة تتيح فهماً معمقاً لأثر السابع من أكتوبر على السياسة الخارجية الفلسطينية، باعتبارها نقطة تحوّل أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة النظام الدولي بعد سنوات من التهميش.

ثانياً- تتضح أهمية الدراسة في تناولها لدور الفاعلين الأساسيين في الساحة الفلسطينية، السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، والجدل الواسع حول موقعهما في السياسة الخارجية الفلسطينية وعلاقتها بالسلطة وبالمجتمع الدولي.

ثالثاً: تكمن الأهمية في أنّ الدراسة تساعد على تفسير التباين بين خطاب السلطة وخطاب المقاومة، وكيف انعكس ذلك على صورة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، وعلى علاقات الفلسطينيين مع الأطراف الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والمنظمات الدولية، إضافة إلى المواقف العربية الرسمية والشعبية.

رابعاً: تأتي الأهمية كذلك من خلال ربط الوضع الفلسطيني بالتطورات الإقليمية والدولية. فقد أدت الحرب على غزة إلى إعادة صياغة التوازنات في المنطقة، سواء عبر تأثيرها على مسار التطبيع العربي-الإسرائيلي، أو من خلال مواقف قوى إقليمية مثل إيران وتركيا ومصر وقطر. وعلى المستوى الدولي، فرضت الأزمة نفسها على جداول أعمال القوى الكبرى ومؤسسات الحكم العالمي، ما جعلها جزءاً من التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، وأداة لإعادة النقاش حول العدالة الدولية وازدواجية المعايير.

خامساً: تتعزز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، وخاصة محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان، حيث لعبت هذه المؤسسات أدواراً متفاوتة في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومنحها بعداً قانونياً وأخلاقياً عالمياً.

سادساً: لا يمكن إغفال البعد الشعبي والدبلوماسية غير الرسمية، إذ مثل الحراك الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي، إلى جانب حملات المقاطعة (BDS) وتظاهرات التضامن الضخمة، قوة ضاغطة أعادت الاعتبار لقضية فلسطين كقضية تحرر وحقوق إنسان، وربطتها بمنظومات العدالة العالمية، ما جعل السياسة الخارجية الفلسطينية أكثر التصاقاً بالرأي العام العالمي من أي وقت مضى.

2.2- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل تداعيات السابع من أكتوبر 2023 على السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال تتبع التحولات في الخطاب والممارسة.
2. تقييم دور الفاعلين الفلسطينيين الأساسيين (السلطة الفلسطينية والمقاومة) في إعادة تشكيل السياسة الخارجية بعد الحرب.
3. استكشاف انعكاسات الحرب على مكانة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، خاصة في ضوء مواقف القوى الكبرى والدول العربية.
4. تسليط الضوء على دور المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، محكمة الجنايات الدولية) في إعادة طرح القضية الفلسطينية كقضية حقوقية وسياسية مركزية.
5. فهم أثر الحراك الشعبي والدبلوماسية غير الرسمية (BDS)، الحملات العالمية، التظاهرات (في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية وإعادة الزخم لها).
6. تقديم رؤية مستقبلية حول فرص وتحديات السياسة الخارجية الفلسطينية في ظل المشهد الإقليمي والدولي الجديد.

2.3- أسئلة البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الأسئلة الرئيسة والفرعية، أهمها:

1. كيف أثرت عملية السابع من أكتوبر على توجهات وأولويات السياسة الخارجية الفلسطينية؟
2. ما أوجه التباين بين موقف السلطة الفلسطينية وموقف المقاومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بعد السابع من أكتوبر؟

3. كيف انعكست هذه الأحداث على صورة القضية الفلسطينية في النظام الدولي والإقليمي؟
4. ما طبيعة استجابة المؤسسات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، لتداعيات الحرب؟
5. ما دور الحراك الشعبي والدبلوماسية غير الرسمية في دعم أو تحدي السياسة الخارجية الفلسطينية؟
6. إلى أي مدى أسهمت هذه التطورات في إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة النظام الدولي بعد سنوات من التهميش؟

2.4- فرضيات البحث

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات المبدئية التي سيتم اختبارها:

1. الفرضية الأولى: إن السابع من أكتوبر شكّل نقطة تحوّل أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي.
2. الفرضية الثانية: التباين بين السلطة الفلسطينية والمقاومة أضعف من فاعلية السياسة الخارجية الفلسطينية رغم إعادة الزخم الدولي للقضية.
3. الفرضية الثالثة: المؤسسات الأممية، وخاصة محكمة العدل الدولية، لعبت دوراً هاماً في إعادة تدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب.
4. الفرضية الرابعة: الحراك الشعبي العالمي والدبلوماسية غير الرسمية مثلت قوة ضغط مؤثرة على السياسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية.
5. الفرضية الخامسة: السياسة الخارجية الفلسطينية في المرحلة المقبلة ستواجه معضلة مزدوجة بين الحاجة إلى توحيد الخطاب الداخلي من جهة، والقدرة على استثمار التحولات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

3- الفصل الثالث - الإطار النظري والمنهجية

3.1- النظريات المستخدمة

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الأطر النظرية في العلاقات الدولية لفهم وتحليل التداعيات التي فرضها السابع من أكتوبر 2023 على السياسة الخارجية الفلسطينية، وكيف أعادت هذه اللحظة رسم أدوار السلطة الفلسطينية والمقاومة والفاعلين غير الرسميين:-

- الواقعية

تتطلب الواقعية من أن النظام الدولي يقوم على الفوضى، وأن الفاعلين يتصرفون وفق حسابات القوة والمصلحة (Mearsheimer, 2001). ومن هذا المنظور، يمكن تفسير السابع من أكتوبر كإعادة فرض حضور عسكري للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل. فالعملية لم تكن حدثاً عسكرياً فحسب، بل حملت رسالة سياسية إلى المجتمع الدولي بضرورة إعادة إدماج الفلسطينيين كطرف فاعل في المعادلة الإقليمية. هذا التوجه انعكس على السياسة الخارجية الفلسطينية التي أصبحت أكثر تركيزاً على خطاب الردع وإبراز القوة كوسيلة لانتزاع مكاسب سياسية ودبلوماسية.

- الليبرالية

تشدد الليبرالية على أهمية المؤسسات الدولية والتعاون متعدد الأطراف والاعتماد المتبادل، ومن هذا المنظور مثل السابع من أكتوبر اختباراً

لفشل النظام الدولي في منع العنف، لكنه في الوقت نفسه أعاد تفعيل دور مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. فالدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية تُعد مثلاً بارزاً على كيفية استثمار هذا المسار الأممي لدعم الموقف الفلسطيني (Falk, 2023). كما أن حملة المقاطعة (BDS) تعكس تطبيقاً عملياً لفكرة الاعتماد المتبادل الاقتصادي، إذ فرضت تكاليف أخلاقية ومادية على إسرائيل من خلال الضغط على شركات ومؤسسات أكاديمية وثقافية، بالتالي، فإن الليبرالية تقدم إطاراً يوضح كيف يمكن للفلسطينيين استثمار القانون الدولي والتحالفات المتعددة الأطراف كأدوات بديلة أو موازية للقوة العسكرية

- البنائية

تؤكد البنائية على دور الهوية والخطاب في صياغة المصالح والعلاقات الدولية. (Wendt, 1999) وبعد السابع من أكتوبر، برزت صورة "الفلسطيني المقاوم" في مواجهة صورة "إسرائيل كقوة احتلال". وقد أعادت هذه الهوية صياغة الخطاب الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي في المحافل الدولية، حيث ركزت الفصائل على خطاب التحرر الوطني، بينما حاولت السلطة الفلسطينية توظيف هذا التحول الرمزي لإعادة القضية إلى صدارة الاهتمام الدولي. وبهذا المعنى، فقد ساهمت البنائية في تفسير كيف استثمار الفلسطينيون البعد الرمزي للهوية لإعادة بناء تحالفاتهم الدولية وكسب التعاطف الشعبي العالمي. (Sayigh, 2023)

- ما بعد الكولونيالية

تنظر نظرية ما بعد الكولونيالية إلى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بوصفه استمراراً لمشروع استعماري استيطاني. (Said, 1978) ، ومن هذا المنظور، مثل السابع من أكتوبر إعادة تفعيل لسردية التحرر الوطني في مواجهة إسرائيل كقوة استعمارية مدعومة من الغرب. وقد انعكس ذلك على السياسة الخارجية الفلسطينية، خصوصاً لدى الفصائل، التي ركزت في خطابها الدولي على تفكيك الشرعية الاستعمارية لإسرائيل وربط القضية الفلسطينية بسياق عالمي أوسع لحركات التحرر من الاستعمار.

1. 3.2- المنهجية

2. - التحليل الكيفي

تستخدم هذه الدراسة هذه الدراسة التحليل الكيفي، إذ تُركز على دراسة النصوص والخطابات والمواقف السياسية أكثر من اعتمادها على البيانات الكمية أو الإحصائية. حيث يعتمد التحليل الكيفي على استقرار الوثائق الرسمية الفلسطينية، وخطابات الفصائل، والبيانات الدولية، بالإضافة إلى الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. ومن خلال هذا المنهج الكيفي، يسعى البحث إلى تفسير الكيفية التي انعكست بها عملية السابع من أكتوبر على توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية، وكيف صيغت الروايات المتنافسة حولها في المستويين الإقليمي والدولي.

- التحليل السياسي

تم اعتماد التحليل السياسي كمدخل رئيسي لفهم طبيعة القرارات والمواقف الفلسطينية الرسمية والفصائلية بعد السابع من أكتوبر. هذا الأسلوب يسمح بدراسة السياسات من حيث دوافعها وأهدافها، وكيفية انعكاسها على العلاقات الإقليمية والدولية. (Hill, 2016) ، فمن خلاله يمكن تفكيك مواقف السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية، ومقارنتها بخطاب المقاومة الفلسطينية الذي تحرك في سياق مختلف، وأحياناً متعارض.

- دراسة الحالة

يُعد السابع من أكتوبر نموذجاً فريداً يصلح لدراسة الحالة، إذ يمثل نقطة تحوّل غير مسبقة في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فعبّر هذا المنهج يمكن فهم التداخل بين البعد العسكري والسياسي والدبلوماسي، وتوضيح كيف أثرت العملية على ديناميات السياسة الخارجية الفلسطينية

في فترة قصيرة نسبياً لكنها عاصفة بالأحداث. (Yin, 2018)، دراسة الحالة هنا لا تقتصر على الحدث العسكري، بل تمتد إلى تداعياته على مختلف المستويات الإقليمية والدولية والشعبية.

- تحليل الخطاب

يستخدم تحليل الخطاب كأداة أساسية لفهم كيفية بناء الرواية الفلسطينية في المحافل الدولية، وكذلك في الإعلام العالمي. بعد السابع من أكتوبر، تعددت الخطابات الفلسطينية، خطاب رسمي تمثله السلطة الفلسطينية ركّز على المسار الدبلوماسي والقانوني، وخطاب آخر تمثله حركات المقاومة ركّز على الشرعية التاريخية والكفاح المسلح، إضافة إلى خطاب شعبي عالمي تمثل في حملات التضامن والتظاهرات. هذا التنوع يفتح المجال لفهم التباينات ليس فقط بين الفاعلين الفلسطينيين أنفسهم، بل أيضاً بين تفاعلهم مع الغرب من جهة والجنوب العالمي من جهة أخرى.

4- الفصل الرابع - مراجعة الأدبيات السابقة

3.1- الأدبيات قبل السابع من أكتوبر

يوضح رشيد الخالدي في كتابه "وسطاء الخداع" (2014، الخالدي) أن منظمة التحرير الفلسطينية منذ السبعينيات حققت اختراقات مهمة على صعيد الاعتراف الدولي، حيث حصلت على صفة المراقب في الأمم المتحدة واعترّف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. غير أن هذا الاعتراف ظل ناقصاً، لأنه لم يتحول إلى قدرة عملية على فرض حلول أو تغيير موازين القوى، خاصة في ظل الدور المركزي للسياسة الأمريكية التي مثّلت وسيطاً غير نزيه انحاز بوضوح إلى إسرائيل، وحرص على منع أي مسار دبلوماسي يحقق للفلسطينيين مكاسب حقيقية.

بهذا المعنى، يرى الخالدي أن السياسة الخارجية الفلسطينية قبل السابع من أكتوبر 2023 كانت تتحرك في حيز محدود للغاية، حيث طُبقت قواعد اللعبة الدولية عليها دون أن يكون لديها القدرة على التأثير فيها. تكمن أهمية هذا الطرح في أنه يقدّم إطاراً نظرياً وتاريخياً لفهم طبيعة السياسة الخارجية الفلسطينية قبل الأحداث المفصلية الأخيرة، فهو يوضح أن الاعتماد على الشرعية الدولية كان استراتيجية ضرورية في ظل ضعف القوة المادية، لكنه في الوقت ذاته جعل السياسة الفلسطينية مرهونة بتوازنات القوى الكبرى. كما أن وصف الخالدي للدبلوماسية الفلسطينية بأنها "مقيدة" يساعد على تفسير سبب عجزها عن تحقيق اختراقات جوهرية، رغم ما يبدو أحياناً من نجاحات رمزية على مستوى الاعتراف الدولي أو كسب قرارات أممية لصالحها.

في كتابه "تجربة حماس السياسية: مربعات الرؤية والحسابات" (2010) يرى د. أحمد يوسف، أحد قادة حماس البارزين، أن السياسة الخارجية الفلسطينية لا يمكن اختزالها في مسار المفاوضات الذي تبنته السلطة ومنظمة التحرير، بل ينبغي أن تُفهم أيضاً من خلال خيارات المقاومة وتحالفاتها الإقليمية بعد 2006، حيث حاولت حماس كسر العزلة المفروضة عليها دولياً من خلال بناء شبكة من العلاقات مع أطراف إقليمية مثل تركيا، قطر، وإيران، وهي أطراف وفّرت للحركة دعماً سياسياً ومالياً ساعدها على تثبيت وجودها في غزة، ويؤكد يوسف أن هذه المحاور الإقليمية لم تكن مجرد علاقات تكتيكية، بل جزء من استراتيجية أوسع لخلق فضاء دبلوماسي بديل عن المسار الذي احتكرته السلطة الفلسطينية ليعقود.

تكمن أهمية مساهمة أحمد يوسف في أنها تعكس رؤية داخلية لحماس حول كيفية التعامل مع السياسة الخارجية في ظل العزلة الدولية. فهو لا يكتفي بوصف السياسات القائمة، بل يسعى إلى تقديم مشروع وطني بديل يقوم على الشرعية المقاومة بدل الشرعية التفاوضية. من هذا المنظور، تُعد كتاباته مصدراً مهماً لفهم كيف سعت حماس لتقديم نفسها كفاعل خارجي معترف به، ولو من خلال أطراف إقليمية، وليس فقط من خلال المؤسسات الدولية.

وعرض الباحث الفلسطيني د. يزيد صايغ تحليلات معمقة للبنية السياسية الفلسطينية ولانعكاسات الانقسام الداخلي على السياسة الخارجية. في بحث بعنوان "حكم حماس في غزة: بعد 3 سنوات" (صايغ، 2010) ركّز فيه على أن الانقسام بين حركة فتح وحركة حماس لم يكن مجرد خلاف سياسي عابر، بل تحول إلى انقسام بنيوي يمس جوهر النظام السياسي الفلسطيني. وأوضح أن هذا الانقسام انعكس مباشرة على السياسة الخارجية، حيث أصبح للفلسطينيين خطابان متعارضان: خطاب السلطة في رام الله، الذي تمسك بمسار المفاوضات والشرعية الدولية، وخطاب حماس في غزة، الذي تبني منطق المقاومة والتحالفات الإقليمية.

وفي دراسة لاحقة بعنوان "القومية الفلسطينية بين الصمود والتآكل" (صايغ، 2017)، حلل كيف أثر هذا الانقسام في شرعية التمثيل الفلسطيني على المستوى الدولي، واعتبر أن عدم وحدة الموقف الفلسطيني أفقد الدبلوماسية الفلسطينية الكثير من فعاليتها، حيث لم يعد من الممكن تقديم سياسة خارجية موحدة تقنع الأطراف الدولية، كما أشار إلى أن هذا الوضع جعل السياسة الخارجية الفلسطينية مرتعنة أكثر لإرادات الفاعلين الخارجيين مثل الولايات المتحدة، إسرائيل، والدول العربية المؤثرة، بدلاً من أن تعكس استراتيجية فلسطينية مستقلة. تكمن أهمية أعمال صايغ في أنها لا تقتصر على وصف الانقسام، بل تقدّم إطاراً بنيوياً يوضح آثاره الملموسة على السياسة الخارجية الفلسطينية، من خلال دمج التحليل السياسي الداخلي بالفهم الأوسع للعلاقات الدولية.

4.2- الأدبيات بعد السابع من أكتوبر 2023

قدّم الباحث الفلسطيني د. عدنان أبو عامر دراسة بعنوان "انعكاسات عملية طوفان الأقصى على المشهد الدولي". (أبو عامر، 2024) تناول فيها الكيفية التي أعادت بها عملية السابع من أكتوبر 2023 رسم صورة الفلسطينيين في الساحة الدولية، يؤكد أبو عامر أن العملية لم تكن مجرد حدث عسكري محدود، بل تحولت إلى رسالة سياسية كبرى غيرت معادلات كانت تبدو راسخة قبلها، خصوصاً في ما يتعلق بصورة إسرائيل كقوة رادعة لا يمكن المساس بها، وصورة الفلسطينيين كطرف ضعيف عاجز عن التأثير.

يرى أبو عامر أن "طوفان الأقصى" أعاد التأكيد على قدرة الفلسطينيين على إحداث مفاجأة استراتيجية وإعادة ترتيب أولويات الإقليم والعالم. فقد أجبرت العملية القوى الدولية على التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم فاعلاً لا يمكن تجاوزه، وهو ما انعكس في الخطاب الرسمي داخل الأمم المتحدة، وكذلك في النقاشات الإعلامية والسياسية في أوروبا والولايات المتحدة. كما يشير إلى أن الحرب على غزة أطلقت سلسلة من التدايعات الإقليمية، من أبرزها تنامي دور الفاعلين غير الدوليين مثل حزب الله والحوثيين، وهو ما منح القضية الفلسطينية بعداً إقليمياً متشابكاً زاد من حضورها على الأجندة الدولية.

تكمن قوة هذه الدراسة في أنها تقدّم ربطاً مباشراً بين السابع من أكتوبر والتحولات في **المشهد الدولي**، مبرزة انتقال الفلسطينيين من خانة "الضعف" إلى خانة "التأثير". غير أن قصورها يتمثل في تركيزها على الانعكاسات العامة للحرب على صورة القضية الفلسطينية، دون الغوص في تفاصيل السياسة الخارجية الفلسطينية الرسمية أو تحليل كيفية تفاعل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير مع هذا التحول. كما أن اهتمامها الأكبر انصبّ على أبعاد القوة والميدان، في حين لم تفرد مساحة كافية لبحث التباينات بين الخطابات الفلسطينية المختلفة (السلطة – المقاومة – الحراك الشعبي).

يُعدّ ريتشارد فولك، أستاذ القانون الدولي والمقرر الخاص السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أبرز الأصوات الأكاديمية التي تناولت تداعيات السابع من أكتوبر 2023. ففي مقاله بعنوان "هل يمكن لجرائم المقاومة أن تبرّر الإبادة الجماعية؟ الواقع المأساوي في غزة" (Falk, 2023)، ركّز فولك على البعد القانوني الدولي للحرب على غزة، مؤكداً على أن حجم الانتهاكات الإسرائيلية مناسهداف المدنيين والتدمير الممنهج للبنية التحتية يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويشير فولك إلى أن السابع من أكتوبر وما تلاه من حرب شكّل لحظة فارقة أعادت إحياء البعد القانوني للقضية الفلسطينية، حيث دفعت هذه التطورات إلى تحريك دعوى غير مسبوقة أمام محكمة العدل الدولية بعد اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. ويرى أن هذه الخطوة فتحت مجالاً جديداً أمام الفلسطينيين لتوظيف المؤسسات الأممية كجزء من أدوات السياسة الخارجية، بعد عقود من العجز عن موازنة القوة المادية الإسرائيلية.

كما يوضح أن الحرب كشفت حدود الشرعية الغربية التي لطالما غطّت على ممارسات إسرائيل، إذ برزت أصوات قانونية وشعبية في أوروبا والولايات المتحدة تنتقد سياسات حكوماتها تجاه غزة. هذا التحول، بحسب فولك، يوفر للسياسة الخارجية الفلسطينية فرصة لتعزيز "القوة الناعمة القانونية" عبر المحاكم الدولية والضغط على الرأي العام الغربي.

تكمّن أهمية هذا الطرح في إبراز المسار القانوني الدولي كأداة استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر، مؤكّداً أن المعركة لم تعد محصورة في الميدان أو الدبلوماسية التقليدية، بل تحولت إلى قضية قانونية عالمية، ومع ذلك، فإن هذا الطرح يبقى محدوداً في معالجته للتباينات الداخلية الفلسطينية أو لآليات صياغة خطاب قانوني مشترك بين السلطة والفصائل، ما يجعله بحاجة إلى استكمال بدراسات أخرى.

قدّم الباحث سايتير دراسة أكاديمية بعنوان "إعادة تدويل القضية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر". (Seiter 2023) ركّز فيها على التحولات التي أحدثتها هذا الحدث في المكانة الدولية للقضية الفلسطينية. يذهب سايتير إلى أن العملية لم تكن مجرد هجوم عسكري، بل كانت لحظة سياسية عالمية أعادت إدراج القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمام الدولي بعد سنوات من التهميش لصالح ملفات مثل البرنامج النووي الإيراني أو الحرب في أوكرانيا.

ويشير إلى أن أحد أبرز مخرجات السابع من أكتوبر هو إعادة تدويل القضية الفلسطينية، أي إعادتها إلى جدول أعمال القوى الكبرى والمؤسسات الدولية بعدما كانت محصورة في مسار تفاوضي ضيق أو مهمّشة بفعل اتفاقيات التطبيع العربية-الإسرائيلية. كما يلاحظ أن الحرب على غزة وما رافقها من صور مروّعة لضحايا مدنيين أطلقت موجة تضامن شعبي عالمية غير مسبوقة منذ الانتفاضة الثانية، حيث شهدت عواصم أوروبا وأمريكا مظاهرات ضخمة أعادت تسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية.

ويرى سايتير أن هذا التضامن الشعبي ترافق مع تحول تدريجي في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي، إذ لم يعد ممكناً اختزال ما يحدث تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، بل باتت تُطرح أسئلة أوسع حول الاحتلال والحقوق الوطنية الفلسطينية. وبهذا، ساهم السابع من أكتوبر في نقل النقاش الدولي من التركيز على "إدارة الصراع" إلى إعادة الاعتراف به كقضية تحرر وحقوق إنسان.

تكمّن أهمية هذه المساهمة في أنها تُقدّم إطاراً بنوياً يربط الأزمة الداخلية بالتحولات الخارجية: فالسياسة الخارجية لم تعد محصورة في خطاب السلطة حول الشرعية الدولية، بل باتت تتشكّل عبر تفاعل مرّكب يضم المقاومة كفاعل عسكري-سياسي، إلى جانب قوى المجتمع المدني والحملات الشعبية العابرة للحدود مثل BDS، وبهذا يضع صايغ يده على جوهر التغيّر: أنّ السابع من أكتوبر لم يبذل صورة الفلسطينيين خارجياً فحسب، بل غيّر أيضاً قواعد إنتاج السياسة الخارجية من الداخل.

ومع ذلك، يظهر قصور هذه الأدبيات في تركيزها على التشخيص أكثر من تقديم استراتيجيات عملية؛ فهي تصف بدقّة انكشاف أزمة التمثيل وتعدّد مستويات الفعل، لكنها لا توضح بما يكفي كيف يمكن تحويل هذا الواقع إلى استراتيجية دبلوماسية متماسكة تُعيد توحيد الموقف الفلسطيني، ولا تفصّل الآليات المؤسسية التي قد تُوظّف لإعادة صياغة الدور الخارجي بعد الحرب.

وعليه، تُعد مساهمة صايغ من أهم الأدبيات التي ظهرت بعد السابع من أكتوبر، إذ تضع الحدث في إطار أزمة تمثيل وتحول بنيوي في السياسة الخارجية الفلسطينية. إلا أنّ بحثنا الحالي يستكمل هذا الطرح عبر الانتقال من التشخيص إلى الاقتراحات العملية لصياغة سياسة خارجية فلسطينية متكاملة في ضوء المستجدات.

4.3- الفجوة البحثية

تكشف مراجعة الأدبيات عن فجوات لا تزال بحاجة إلى معالجة. أول هذه الفجوات يتمثل في غياب مقاربة مقارنة تربط بين مرحلتي ما قبل السابع من أكتوبر وما بعده، إذ غالباً ما تناولت الدراسات كل فترة بمعزل عن الأخرى، كما أن التحليل البنيوي للانقسام الفلسطيني ظل محدوداً، دون التعمق في كيفية انعكاس تعدد مراكز القرار على بناء التحالفات الدولية وصياغة الاستراتيجيات الخارجية. كذلك، فإن الدبلوماسية الشعبية وحملات التضامن العالمية، التي أشار إليها بعض الباحثين، لم تُدمج بشكل نظري كافٍ ضمن تحليل السياسة الخارجية الفلسطينية، رغم أنها باتت أداة مركزية لا يمكن إغفالها.

إضافة إلى ذلك، ركزت الأدبيات الغربية في معظمها على إسرائيل وأمنها، وأهملت دراسة كيفية استفادة الفلسطينيين من التحولات الدولية الكبرى، خاصة صعود قوى الجنوب العالمي مثل البرازيل وجنوب إفريقيا والهند، وهي قوى أثبتت استعداداً أكبر لتحدي السردية الإسرائيلية في المحافل الدولية. كما قلماً ربطت الدراسات بين المستويات الداخلية والإقليمية والدولية في إطار تحليلي تركيبي متكامل، بل اكتفت بمعالجة كل مستوى على حدة.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوات من خلال تقديم إطار مقارن يدمج بين ما قبل السابع من أكتوبر وما بعده، لتوضيح كيف أعاد الحدث تعريف أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية وأدواتها. كما يركز البحث على تحليل ديناميات الانقسام الفلسطيني وتعدد الشرعيات وتأثيرها على صورة الفلسطينيين دولياً، إلى جانب إدماج الدبلوماسية الشعبية والإعلام الرقمي باعتبارهما عنصرين بنيويين في السياسة الخارجية لا مجرد مكملي ثانويين. ويبرز البحث كذلك الفرص التي تتيحها التحولات الدولية في ضوء صعود قوى الجنوب العالمي، ويسعى إلى تجاوز المقاربات التقليدية التي حصرت التحليل في البعد الأمني أو الخطاب الرسمي. وأخيراً، يقدم البحث منظوراً تركيبياً متعدد المستويات يربط بين الداخل الفلسطيني، والتحولات الإقليمية، والتوازنات الدولية، في محاولة لتقديم قراءة أكثر شمولية للتحولات التي فرضها السابع من أكتوبر على السياسة الخارجية الفلسطينية.

5- الفصل الخامس – تداعيات السابع من أكتوبر على الوضع الفلسطيني

5.1- السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد السابع من أكتوبر 2023، وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في وضع داخلي وخارجي معقد، حيث تعرضت داخلياً لانتقادات واسعة بسبب غيابها عن الميدان في لحظة اعتبرها كثيرون تاريخية، فقد شهدت مدن الضفة الغربية مظاهرات داعمة للمقاومة ورافضة لمواقف السلطة التي اقتصرت على الدعوة إلى وقف التصعيد دون اتخاذ خطوات ملموسة. هذا عمّق أزمة السلطة إلى حد ما، والتي تعاني منها منذ سنوات نتيجة تعطيل الانتخابات وغياب المشاركة السياسية والانقسام. (Sayigh, 2023).

خارجياً، تراجع حضور السلطة في الخطاب الدولي لصالح الفصائل المسلحة، خصوصاً حماس. ومع مرور الوقت، حاولت السلطة استثمار الشرعية الدولية المتاحة لها عبر تكثيف تحركاتها في الأمم المتحدة والمطالبة بوقف إطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين، رغم اصطدامها المتكرر بالفيتو الأمريكي (Palestine Studies, 2024). كما سعت لربط نفسها بالمسارات القانونية عبر محكمة العدل الدولية والمحكمة

الجناية الدولية لتعزيز صورتها كفاعل يسعى للحلول السلمية. (Falk, 2023) وإلى جانب ذلك، شاركت في القمم العربية والإسلامية الطارئة للتأكيد على أن أي مبادرة سياسية مستقبلية لا بد أن تمر عبر منظمة التحرير الفلسطينية، وقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية خلال السنة الماضية في تحقيق بعض الانجازات على صعيد السياسة الخارجية، من حيث النشاط والحضور الدوليين، ولكنها بالرغم من ذلك بقيت عالقة بين إرباك داخلي متزايد واعتراف خارجي مستمر.

5.2- الفصائل الفلسطينية

أحداث السابع من أكتوبر أعادت صياغة صورة الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، ففي حين أعادت القوى الغربية تصنيفها كمنظمة إرهابية، نظر إليها الشارع العربي والإسلامي كحركة مقاومة شرعية، هذا التناقض جعل حماس في موقع مرغّب، فهي منبوضة رسمياً، لكن محاطة بتأييد شعبي واسع.

استفادت الحركة من شبكة تحالفاتها الإقليمية مع قطر وتركيا وإيران. فقد لعبت قطر دور الوسيط في ملف الأسرى والمساعدات الإنسانية، فيما دعمت تركيا الخطاب السياسي والقانوني المؤيد للفلسطينيين، بينما اعتبرت إيران ما جرى تحولاً يخدم مشروع "محور المقاومة" وزادت من دعمها السياسي والعسكري، كما طورت حماس أدوات "الدبلوماسية غير الرسمية"، بإرسال وفودها إلى القاهرة والدوحة للتفاوض غير المباشر، ما جعلها طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات تخص غزة، إلى جانب ذلك، وظفت الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتوصيل روايتها للعالم، ما عزز التعاطف الشعبي رغم العزلة الرسمي.

أما الجهاد الإسلامي، فعزز مكانته عبر مشاركته العسكرية الفاعلة رغم محدودية قنواته السياسية. فيما ركزت الفصائل الأخرى، مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية، على خطاب سياسي يدعو لإعادة بناء منظمة التحرير على أسس أكثر شمولاً. (Abu Amer, 2024)، غير أن جميع هذه الفصائل ظلت تواجه تحديات كبرى مرتبطة باستمرار التصنيف الدولي لها كمنظمات إرهابية وغياب رؤية سياسية موحدة لما بعد الحرب، بالإضافة إلى الضربات المتتالية التي تلقاها محور المقاومة في الفترة الأخيرة، خاصة إيران وحزب الله وسوريا. ولا بد من التأكيد على أن وضع كل من السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة مرتبط إلى حد كبير بما يجري في الميدان، ومدى التدخلات الدولية وقوتها وفعاليتها في فرض الحلول، خاصة في ظل التعتن الإسرائيلي والمراوغة الأمريكية في وضع حد للحرب.

5.3- أزمة التمثيل والشرعية

أحد أخطر تداعيات السابع من أكتوبر تتمثل في تعميق أزمة التمثيل الفلسطيني. فمن جهة، ما زالت منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تحظيان باعتراف المجتمع الدولي كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومن جهة أخرى، فرضت حماس نفسها كفاعل مركزي على الأرض. هذه الازدواجية خلقت تناقضاً بين الشرعية الرسمية والشرعية النضالية. (Sayigh, 2023)

في المؤسسات الدولية، واصلت الأمم المتحدة التعامل مع السلطة الفلسطينية باعتبارها الممثل الرسمي، لكن تجاهل حماس عملياً أصبح صعباً، حيث أشارت تقارير عديدة إلى ضرورة إشراكها في أي تسوية مستقبلية. هذا التباين انعكس في انقسام الخطاب الفلسطيني بين مسار السلطة القائم على القانون الدولي والمفاوضات، ومسار الفصائل الذي يركز على المقاومة المسلحة، وقد استغلت إسرائيل بشكل عام ومنتياها بشكل خاص للتهرب من استحقاقات عملية السلام بأنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني موحد للتعامل معه، كما أضعفت هذه الأزمة قدرة الفلسطينيين على استثمار الاعتراف الدولي المتزايد بالدولة الفلسطينية. فغياب الموقف الموحد جعل دولاً حليفة مثل جنوب إفريقيا وتركيا تجد صعوبة في التعامل مع طرف واحد كمرجعية شاملة، ما أدى إلى تقييد المكاسب السياسية الممكنة.

5.4- جهود المصالحة

أعادت أحداث أكتوبر 2023 ملف المصالحة الفلسطينية إلى الواجهة، مع إدراك إقليمي أنّ استمرار الانقسام يعرقل أي استثمار سياسي للتضحيات الفلسطينية. وقد تحركت كل مصر وقطر والجزائر وتركيا وروسيا والصين لطرح مبادرات لإعادة توحيد الصف الفلسطيني (Institute for Palestine Studies, 2024).

بالنسبة للسلطة الفلسطينية، شكّلت المصالحة فرصة لإعادة بناء شرعيتها الداخلية وتثبيت موقعها الدولي، لكنها خشيت من تقليص سيطرتها على القرار السياسي. في المقابل، ورأت حماس والفصائل أن المصالحة وسيلة لاكتساب شرعية سياسية تكمل شرعيتها النضالية، عبر الانخراط في منظمة التحرير أو أطر بديلة.

لكن هذه الجهود اصطدمت بعقبات جوهرية: انعدام الثقة المتراكمة منذ 2007، والخلاف حول البرنامج السياسي بين نهج المفاوضات ونهج المقاومة، والضغط الدولي التي ترفض إدماج حماس في أي كيان سياسي رسمي بسبب تصنيفاتها الغربية. (Sayigh, 2023) ومع ذلك، فإن مجرد الحديث عن المصالحة أرسل إشارات إيجابية للمجتمع الدولي، الذي يعتبر وحدة الصف الفلسطيني شرطاً أساسياً لنجاح أي مبادرة سلام. إن نجاح المصالحة سيمنح الفلسطينيين قوة تفاوضية أكبر، ويعزز قدرتهم على استثمار التعاطف الدولي في تحقيق مكاسب سياسية ملموسة، وسيعزز من متانة الجبهة الداخلية الفلسطينية.

6- الفصل السادس- تداعيات السابع من أكتوبر على الوضع العربي :

6.1- الموقف العربي الرسمي

أظهر الموقف العربي الرسمي بعد السابع من أكتوبر 2023 حالة من الارتباك والازدواجية، فقد وجدت الدول العربية نفسها بين ضغوط شعبية متعاطفة مع الفلسطينيين من جهة، والتزاماتها الدولية والإقليمية من جهة أخرى. فهناك دول مكبلة بمعاهدات سلام مع إسرائيل، كمصر والأردن، وهناك دول منخرطة في مسارات التطبيع - مثل الإمارات والبحرين والمغرب - والتي اضطرت إلى تعديل خطابها السياسي والإعلامي، فاستتكرت الانتهاكات الإسرائيلية في غزة لكنها لم تقطع علاقاتها مع تل أبيب، بل استمرت الاتصالات الأمنية والاقتصادية بعيداً عن العلن (Al Jazeera Centre for Studies, 2024).

أما السعودية، فكانت في مرحلة متقدمة من مفاوضات التطبيع مع إسرائيل برعاية أمريكية، لكنها سارعت إلى تجميد هذه المفاوضات بعد اندلاع الحرب. هذا القرار عكس حساسية موقع المملكة بصفتها راعية الحرمين الشريفين، وأظهرت أن المضي في مسار التطبيع خلال الحرب كان سيقوض مكانتها الإقليمية والإسلامية.

مصر بدورها ركزت على دور الوسيط، حيث فتحت قنوات مع إسرائيل والفصائل الفلسطينية والولايات المتحدة لتأمين المساعدات والتفاوض على وقف إطلاق النار. هذا الدور منحها حضوراً دبلوماسياً مهماً، لكنه كشف في الوقت نفسه عن حدود قدرتها على فرض حلول نهائية (Abu Amer, 2024).

أما الجزائر وقطر، فقد تبنتا مواقف أكثر وضوحاً. الجزائر أيدت التحركات القانونية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، فيما لعبت قطر دوراً رئيسياً في ملف تبادل الأسرى ودعمت الفصائل سياسياً وإعلامياً. كل ذلك شكّل رافعة للسياسة الخارجية الفلسطينية.

6.2- الموقف الشعبي العربي

على المستوى الشعبي، كان الموقف أكثر وضوحاً من المستوى الرسمي، فقد عادت القضية الفلسطينية إلى مركزية الاهتمام الجماهيري، وخرجت مظاهرات حاشدة في عدة عواصم عربية مثل عمان والقاهرة وتونس والرباط وصنعاء- دعماً لغزة، ورفضاً للعدوان الإسرائيلي. في الأردن مثلاً، تركزت الاحتجاجات قرب السفارة الإسرائيلية في عمان، وهو ما اعتبرته الحومة تحدياً تحدياً لها، أما في مصر، ورغم القيود على التظاهر، فقد خرجت حشود في القاهرة والإسكندرية للتعبير عن التضامن، كذلك الأمر في معظم الدول العربية، اليمن، العراق، دول المغرب العربي... الخ.

كما كان البعد الثقافي والديني حاضراً بقوة، حيث ارتبطت فلسطين بالقدس والمقدسات، بينما في المغرب العربي امتزجت القضية بالذاكرة الاستعمارية والنضال ضد الاحتلال، ومع ذلك، ظل تأثير هذا الحراك معنوياً أكثر منه عملياً بفعل القمع الذي مورس ضد المتظاهرين، بالإضافة إلى غياب القيادة الفاعلة والموحدة الموحدة، ومظاهر شيطنة هذه المظاهرات من قبل بعض الأنظمة العربية.

6.3- مواقف الدول الإقليمية (تركيا وإيران)

تبنّت تركيا خطاباً سياسياً تصعيدياً، حيث وصف الرئيس رجب طيب أردوغان ما يجري في غزة بأنه "إبادة جماعية". هذا الموقف عزز مكانة أنقرة داخلياً، لكنه لم يصل إلى حد قطع العلاقات مع إسرائيل بسبب الروابط الاقتصادية والسياسية. على المستوى الدبلوماسي، حاولت تركيا لعب دور الوسيط لكنها لم تحقق اختراقاً ملموساً، ما دفع بعض المحللين إلى وصف سياستها بأنها توظيف للخطاب السياسي لتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية أكثر من كونها استراتيجية مواجهة. (Al Jazeera Centre for Studies, 2024)

إيران، من جانبها، رأت في السابع من أكتوبر فرصة لتعزيز "محور المقاومة". فقدّمت دعماً متزايداً لحماس والجهاد الإسلامي، مع الاعتماد على حلفائها مثل حزب الله والحوثيين. لكنها حرصت على تجنب مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، مفضلة إدارة الصراع بالوكالة. الفرق بين الموقفين أن تركيا اعتمدت على الدبلوماسية والخطاب السياسي، بينما ركزت إيران على دعم المقاومة المسلحة كأداة استراتيجية. بمرور الوقت تغيرت الأوضاع، حيث حدثت مواجهات مباشرة بين كل من إيران والولايات المتحدة، وإيران وإسرائيل في شهر تموز 2025.

رابعاً: مواقف الفواعل غير الدولاتية

لعبت الفواعل غير الدولاتية دوراً متصاعداً بعد السابع من أكتوبر. ففي لبنان، فتح حزب الله جبهة الجنوب بشكل محدود، ما استنزف جزءاً من القدرات الإسرائيلية، مع بقاء المواجهة دون مستوى الحرب الشاملة،

وفي اليمن، نفذ الحوثيون هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على أهداف إسرائيلية ومصالح غربية في البحر الأحمر، وهو ما عكس ترابط الساحات، حيث أثّر ذلك على الملاحة الدولية. أما الحشد الشعبي في العراق وفصائل مسلحة أخرى، فقد استهدفت قواعد أمريكية تضامناً مع غزة، لتؤكد أن الصراع أصبح جزءاً من معادلة إقليمية أوسع. هذه التحركات رغم فعاليتها الرمزية، أثارت مخاوف من توسيع رقعة الحرب، لكنها ساعدت في ترسيخ مفهوم "وحدة الساحات" ضمن محور المقاومة. (Abu Amer, 2024). تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التأثير الكبير للفواعل غير الدولاتية في بداية الأحداث، إلا أن التطورات اللاحقة، والضربات المتتالية التي تم توجيهها لحزب الله وإيران وسوريا، قد أثرت إلى حد كبير على دور هذه الفواعل وفعاليتها في المساندة، مما فرض واقعاً جديداً، لا زالت معالمه غير واضحة تماماً.

خامساً: المنظمات الإقليمية

أعادت الحرب تفعيل دور المنظمات الإقليمية.

فجامعة الدول العربية عقدت قمة استثنائية في الرياض (نوفمبر 2023) أدانت العدوان وطالبت بوقف إطلاق النار، لكنها لم تتجاوز الخطاب التقليدي بسبب الانقسامات الداخلية ومجلس التعاون الخليجي أصدر بيانات مشتركة، لكن المواقف اختلفت بين قطر المؤيدة للمقاومة والإمارات والبحرين التي حافظت على علاقاتها مع إسرائيل، ومنظمة التعاون الإسلامي جمعت الدول الإسلامية على موقف موحد، وأكدت دعمها للتحركات القانونية أمام محكمة العدل الدولية، لكن فعالية هذه المنظمات بقيت محدودة واقتصرت على الإدانة والشجب والاستنكار .

7- الفصل السابع: تداعيات الموقف الدولي

أولاً: الموقف الأمريكي والبريطاني

بعد السابع من أكتوبر 2023، تبنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مواقف داعمة لإسرائيل بشكل شبه مطلق، معتبرتين ما جرى هجوماً إرهابياً على حليف استراتيجي. الرئيس الأمريكي جو بايدن أكد منذ الأيام الأولى أن التزام بلاده بأمن إسرائيل "صلب كالصخر"، وأرسل حاملات طائرات إلى شرق المتوسط في رسالة دعم عسكري مباشر (Falk, 2023). هذا الموقف أكد أن واشنطن ما زالت تنظر إلى أمن إسرائيل كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها في الشرق الأوسط، ولم يختلف الرئيس ترامب بعد انتخابه في دعمه المطلق لإسرائيل وحتى لنتنياهو، غير أن هذا الدعم واجه انتقادات داخلية واسعة، ففي الولايات المتحدة، خرجت مظاهرات طلابية وجامعية منددة بمواقف الإدارة الأمريكية، مطالبة بوقف الحرب على غزة. كما شهد الكونغرس انقساماً بين من أصرّ على استمرار المساعدات العسكرية غير المشروطة لإسرائيل، وبين من دعا إلى ربطها بوقف استهداف المدنيين (Institute for Palestine Studies, 2024)، أما بريطانيا، فقد تبنت موقفاً مشابهاً للولايات المتحدة، إذ أكد رئيس الوزراء السابق ريشي سوناك تضامنه مع إسرائيل، وأعلنت لندن تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية، في المقابل، واجهت الحكومة البريطانية احتجاجات شعبية ضخمة في لندن ومدن أخرى، حيث خرج مئات الآلاف للمطالبة بوقف إطلاق النار، من الجدير بالذكر أن هناك تغيير واضح في الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية في زمن رئيس الوزراء الحالي، وذلك يعود لعدة عوامل : التغيير في الموقف الأوروبي، حيث اعترفت بعض الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية وأبدى بعضها استعداداً للإعتراف بها لاحقاً، بالإضافة إلى الضغط من بعض الأحزاب والبرلمان ، وموقف ستارمر وحزب العمال البريطاني، والضغط الشعبي الداخلي والوضع الانساني في غزة خاصة خلال الأشهر الماضية.

7.2- الموقف الأوروبي (الاتحاد الأوروبي)

اتسم الموقف الأوروبي بعد السابع من أكتوبر 2023 بالتباين والانقسام الواضح. فمن جهة، أعلنت كل من المفوضية الأوروبية ورئيسة البرلمان الأوروبي تضامناً غير مشروط مع إسرائيل في الأيام الأولى، مؤكدين على "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس". ومن جهة أخرى، أبدت بعض الدول الأوروبية مواقف أكثر توازناً، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة (Institute for Palestine Studies, 2024)، فرنسا بدورها تبنت موقفاً مزدوجاً؛ إذ أكد الرئيس إيمانويل ماكرون دعم بلاده لإسرائيل، لكنه دعا لاحقاً إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، أما ألمانيا، فظلت الأكثر التزاماً بخط الدفاع عن إسرائيل، مدفوعة بحساسيتها التاريخية تجاه الهولوكوست، وقدمت دعماً سياسياً وعسكرياً واسعاً لتل أبيب. في المقابل، تبنت إسبانيا وإيرلندا مواقف أكثر جرأة، إذ انتقدتا علناً الانتهاكات الإسرائيلية وطالبتا بوقف إطلاق النار الفوري، وهو ما عمق الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي.

كما واجهت الحكومات الأوروبية ضغوطاً شعبية قوية، حيث شهدت مدن كبرى مثل لندن ومadrid وباريس وبرلين تظاهرات أسبوعية دعمت فلسطين وطالبت بوقف العدوان. وقد أسهمت هذه الضغوط في دفع بعض الحكومات الأوروبية إلى تعديل خطابها والانتقال من الدعم غير المشروط لإسرائيل إلى الدعوة لوقف إنساني لإطلاق النار. (Al Jazeera Centre for Studies, 2024)، بل أن بعض الدول الأوروبية، كما ذكرنا، منها من اعترفت بالدولة الفلسطينية، ومنها من أبدى استعداداً بذلك، بالإضافة إلى دعم معظم الدول الأوروبية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة- حل الدولتين، أو ما يُعرف بإعلان نيويورك.

7.3- الموقف الروسي والصيني

تبنّت روسيا والصين موقفاً مغايراً للولايات المتحدة وأوروبا، مستثمرتين الأزمة لتعزيز حضورهما في الشرق الأوسط على حساب النفوذ الغربي. روسيا أدانت الهجمات الإسرائيلية على غزة وطالبت بوقف فوري لإطلاق النار. وأكد وزير الخارجية سيرغي لافروف أن استمرار الحرب يمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي، منتقداً الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل. هذا الموقف عزز صورة موسكو كقوة منافسة للغرب، رغم انشغالها بالحرب في أوكرانيا. (Al Jazeera Centre for Studies, 2024). أما الصين، فقد تبنّت خطاباً أكثر حدة تجاه إسرائيل، إذ دعا وزير الخارجية الصيني إلى وقف فوري لإطلاق النار، واعتبر أن "الظلم التاريخي" تجاه الفلسطينيين هو أصل الأزمة. وسعت بكين إلى توظيف الموقف لتعزيز علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، مقدمة نفسها كقوة مسؤولة تدعم الحلول السلمية ومشددة على ضرورة تطبيق حل الدولتين. (Institute for (Palestine Studies, 2024)، كلا البلدين استغلا الأزمة لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط، وإن بطرق مختلفة: موسكو عبر تقويض الهيمنة الأمريكية سياسياً، وبكين عبر أدواتها الاقتصادية، ولا سيما مبادرة "الحزام والطريق". (Falk, 2023) "

7.4- موقف المؤسسات والمنظمات الدولية

وجدت المؤسسات الدولية نفسها في قلب الجدل حول الحرب على غزة بعد السابع من أكتوبر، فالأمم المتحدة وعبر أمينها العام أنطونيو غوتيريش، عبّرت عن قلقها البالغ من الانتهاكات الإسرائيلية، مؤكدة أن هجمات السابع من أكتوبر "لم تأت من فراغ"، في إشارة إلى عقود من الاحتلال، هذا التصريح أثار غضب إسرائيل وحلفائها، لكنه لاقى ترحيباً واسعاً في العالمين العربي والإسلامي. (Falk, 2023)

أما مجلس الأمن، فقد فشل مراراً في تمرير قرارات لوقف إطلاق النار بسبب الفيتو الأمريكي، ما كشف محدودية فعاليته. في المقابل، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة لصالح قرار يطالب بوقف إطلاق النار، ما عكس عزلة الولايات المتحدة وإسرائيل على المستوى الدولي. (Institute for Palestine Studies, 2024)، هذا بالإضافة إلى إعلان نيويورك الذي ذكرناه سابقاً حول حل الدولتين وتأييد 142 دولة من أصل 193 للقرار.

على الصعيد القانوني، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في الانتهاكات المرتكبة في غزة، وإصدارها مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع يواف جالانت. (ICJ, 2024)، فيما قبلت محكمة العدل الدولية الدعوى المقدمة من جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية وبدأت النظر فيها رسمياً. (ICC, 2024)، وهو ما شكل تطوراً نوعياً في المسار القانوني الدولي.

إلى جانب ذلك، أصدرت منظمات أممية مثل منظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن منظمات إنسانية دولية، تقارير وثقت الكارثة الإنسانية في غزة واستهداف المدنيين والمستشفيات. (WHO, 2024) هذه المواقف عززت الرواية الفلسطينية عالمياً، وراينا في الفترة الأخيرة، خاصة في ظل استمرار الحرب، وسياسة القتل والتجويع التي أقرت بها الكثير من المنظمات والمؤسسات العالمية والدولية، وكيف أنها لعبت دوراً كبيراً في تغيير مواقف الكثير من الدول والشخصيات. (UNHR, 2024)

8- الفصل الثامن : الوضع الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر وتأثيراته على السياسة الخارجية الفلسطينية

8.1- الصدمة الأمنية والعسكرية وسقوط نظرية الردع

مثل السابع من أكتوبر 2023 لحظة صادمة لإسرائيل على المستويين الأمني والعسكري، فقد فشلت الأجهزة الاستخبارية في التنبؤ بالعملية، وهو ما وُصف في الصحافة الإسرائيلية بأنه أكبر إخفاق أمني منذ حرب 1973. (Institute for Palestine Studies, 2024) هذا الفشل كشف حدود ما يُعرف بـ "نظرية الردع"، التي بُنيت على فرضية أن القوة العسكرية المطلقة قادرة على منع أي تهديد استراتيجي.

الهجوم على المستوطنات والمواقع العسكرية في غلاف غزة أعاد إلى الأذهان هشاشة المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وأسقط أسطورة التفوق الاستخباري والعسكري. وقد دفع هذا الجيش إلى شن حملة عسكرية واسعة النطاق في غزة لاستعادة الردع المفقود، لكن الكلفة الإنسانية والسياسية لهذه الحملة كانت باهظة، وأدت إلى انتقادات غير مسبوقة لإسرائيل في المحافل الدولية. (Falk, 2023)

هذا الانهيار في صورة الردع انعكس مباشرة على السياسة الخارجية الفلسطينية، إذ وُفر فرصة لإبراز أن الاحتلال هو أصل انعدام الأمن في المنطقة، وهو خطاب وجد صده في العديد من الأوساط الدولية.

8.2- الأزمة السياسية والانقسامات الداخلية

أدت أحداث السابع من أكتوبر إلى تفجير أزمة سياسية داخلية عميقة في إسرائيل. حكومة بنيامين نتنياهو، التي كانت تعاني أصلاً من انقسامات بسبب خطط تعديل النظام القضائي، وجدت نفسها أمام موجة غضب شعبي عقب الفشل الأمني. فقد خرجت مظاهرات في تل أبيب وحيفا والقدس تطالب باستقالة نتنياهو وتحمله المسؤولية عن الإخفاق. (Abu Amer, 2024)

كما تعمقت الانقسامات بين الحكومة والمعارضة، وبين المستوطنين والعلمانيين، وكذلك بين النخب العسكرية والسياسية. هذه الانقسامات كشفت هشاشة الداخل الإسرائيلي وأضعفت صورة "الوحدة الوطنية" التي حاولت تل أبيب الترويج لها.

من منظور السياسة الخارجية الفلسطينية، مثلت هذه الانقسامات فرصة لتعزيز خطابها الدبلوماسي، القائم على أن إسرائيل دولة مازومة داخلياً وغير قادرة على تقديم مشروع سلام حقيقي. هذا الطرح وجد صده في بعض العواصم الأوروبية التي بدأت تشكك في إمكانية الاعتماد على إسرائيل كشريك استراتيجي مستقر. (Institute for Palestine Studies, 2024)

8.3- التداعيات الاقتصادية والدبلوماسية وعزلة إسرائيل

ألحقت الحرب على غزة خسائر اقتصادية كبيرة بإسرائيل. فقد تراجع الاستثمارات الأجنبية، وانخفضت السياحة بشكل شبه كامل، كما تعطلت قطاعات اقتصادية نتيجة استدعاء مئات الآلاف من جنود الاحتياط. وقد اضطر البنك المركزي الإسرائيلي إلى التدخل لدعم العملة الوطنية، فيما حذرت تقارير اقتصادية من دخول الاقتصاد الإسرائيلي في حالة ركود. (Al Jazeera Centre for Studies, 2024)

على الصعيد الدبلوماسي، واجهت إسرائيل عزلة متزايدة. فقد استدعت دول في أمريكا اللاتينية -مثل بوليفيا وتشيلي- سفراءها احتجاجاً على استمرار الحرب. كما رفعت جنوب إفريقيا دعوى أمام محكمة العدل الدولية تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وهو ما مثل تحولاً مهماً في صورة إسرائيل من "دولة ديمقراطية محاصرة" إلى دولة متهمة بارتكاب جرائم حرب. (Falk, 2023)

هذه العزلة وفّرت أرضية جديدة للسياسة الخارجية الفلسطينية، إذ ساعدت على بناء تحالفات مع دول الجنوب العالمي والحركات الشعبية الغربية المناهضة للحرب، وأعدت مركزية القضية الفلسطينية في النقاشات الدولية بعد محاولات تهميشها عبر اتفاقيات التطبيع السابقة (Institute for Palestine Studies, 2024). وهذا ما نشهده بشكل متزايد سواء في الحضور الفلسطيني الدولي والتغير المستمر في مواقف الدول والمنظمات الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

8.4- انعكاس الأوضاع الإسرائيلية على السياسة الخارجية الفلسطينية

مجلد الأوضاع الإسرائيلية بعد السابع من أكتوبر انعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية الفلسطينية. فالفشل الأمني والعسكري أضعف الرواية الإسرائيلية التقليدية حول التفوق الأمني، وأتاح للفلسطينيين إبراز الاحتلال باعتباره أصل المشكلة الأمنية.

أما الانقسامات الداخلية، فقد كشفت محدودية قدرة إسرائيل على التفاوض الجاد، ما دعم الخطاب الفلسطيني القائل إن إسرائيل ليست شريكاً موثقاً في أي عملية سلام. كما أن العزلة الدبلوماسية المتزايدة لتل أبيب فتحت مجالاً أوسع أمام الفلسطينيين لتوسيع تحالفاتهم الدولية، سواء عبر المسارات القانونية في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، أو عبر تنشيط العلاقات مع دول الجنوب العالمي.

وبذلك، مثل السابع من أكتوبر ليس فقط لحظة انهيار في صورة إسرائيل كقوة لا تقهر، بل أيضاً فرصة تاريخية للسياسة الخارجية الفلسطينية لإعادة التموضع واستثمار الثغرات الجديدة لتعزيز حضورها الدبلوماسي.

9- الفصل التاسع: البعد الشعبي والدبلوماسية غير الرسمية بعد السابع من أكتوبر

9.1- دور الجاليات الفلسطينية وحملات التضامن العالمية

بعد السابع من أكتوبر 2023، برزت الجاليات الفلسطينية في الخارج كأحد أبرز أذرع الدبلوماسية غير الرسمية. فقد نظمت هذه الجاليات، المنتشرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، حملات تضامن واسعة مع الشعب الفلسطيني. ففي عواصم كبرى مثل لندن وواشنطن وبرلين ومديد خرجت مظاهرات مليونية شارك فيها فلسطينيون إلى جانب عرب ومسلمين ومتضامنين غربيين، رفعت شعارات تطالب بوقف الحرب على غزة ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها. (Institute for Palestine Studies, 2024)

لم يقتصر النشاط على التظاهر، بل امتد إلى إنشاء منصات للتأثير في الرأي العام وصنّاع القرار. ففي الولايات المتحدة مثلاً، قادت منظمات مثل الجمعية الأمريكية للجامعيين الفلسطينيين وشبكة الشباب الفلسطيني حملات ضغط على أعضاء الكونغرس، ونجحت في إثارة نقاشات غير مسبقة حول ربط المساعدات الأمريكية لإسرائيل باحترام حقوق الإنسان. (Falk, 2023)

وفي أمريكا اللاتينية، لعبت الجالية الفلسطينية في تشيلي - وهي الأكبر خارج العالم العربي - دوراً محورياً في دفع الحكومة التشيلية لاتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل، بما في ذلك استدعاء السفير الإسرائيلي في سانتياغو للتشاور. أما في جنوب إفريقيا، فقد تحركت الجالية بالتعاون مع حركات تحرر محلية لدعم الدعوى المقدمة أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية. وقد أسهمت هذه الحملات في إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة النقاشات السياسية والاجتماعية في الغرب. وأظهرت الدراسات أن نشاط الجاليات الفلسطينية ساعد على تغيير صورة الصراع في بعض وسائل الإعلام الغربية من كونه صراعاً "أمنياً" إلى كونه قضية "حقوق إنسان". (Khalidi, 2014)

9.2- تحركات الجامعات والمنظمات الطلابية عالمياً

شكلت الجامعات إحدى الساحات المركزية للحراك الشعبي بعد السابع من أكتوبر، ففي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، اندلعت احتجاجات طلابية واسعة دعمت فلسطين ونددت بالدعم الغربي غير المشروط لإسرائيل. وقد شهدت جامعات أمريكية كبرى مثل هارفارد وكولومبيا مظاهرات طلابية وأكاديمية طالبت بوقف الحرب على غزة وقطع العلاقات الأكاديمية مع الجامعات الإسرائيلية ووقف الدعم العسكري ووقف تزويد إسرائيل بالأسلحة، وأكدت أن ما يجري في غزة يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

كما لعب الأساتذة والباحثون دوراً فاعلاً من خلال توقيع عرائض أكاديمية ودعم النقاشات العامة. ففي بريطانيا، وقع آلاف الأكاديميين على بيانات تطالب بوقف الدعم العسكري لإسرائيل، بينما شارك أكاديميون في فرنسا في ندوات عامة هدفت إلى كشف الانتهاكات في غزة.

تُظهر هذه التحركات أن الجامعات ليست مجرد فضاءات تعليمية، بل منصات سياسية وثقافية مؤثرة. كما أن النشاط الطلابي والأكاديمي وقر القضية الفلسطينية قناة مباشرة للتأثير في النخب الفكرية والثقافية في الغرب، رغم محاولات بعض الحكومات التضيق على هذا النشاط.

9.3- الإعلام الجديد كأداة تأثير في الرأي العام الدولي

أكدت أحداث السابع من أكتوبر والحرب على غزة أن الإعلام الجديد، وبخاصة منصات التواصل الاجتماعي، أصبح أداة محورية في صياغة الرأي العام الدولي. ففي الوقت الذي حاولت فيه الحكومات الغربية تبرير دعمها لإسرائيل، انتشرت على منصات مثل تويتر، إنستغرام، وتيك توك مقاطع فيديو وصور توثق القصف والضحايا في غزة، ما أدى إلى تحول ملحوظ في المزاج الشعبي العالمي. وقد استثمر الفلسطينيون هذه المنصات لنقل روايتهم مباشرة إلى الجمهور العالمي، متجاوزين سيطرة وسائل الإعلام التقليدية. وقد تصدرت وسوم/هاشتاجات مثل #GazaUnderAttack و#FreePalestine الترند العالمي لأيام متتالية، ما عكس حجم التفاعل الدولي مع غزة (Trends Research, 2024).

كما أسهم الإعلام الجديد في بناء شبكات تضامن عابرة للحدود. فالحملات الرقمية لمقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل امتدت إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأثبتت بعض الدراسات أن لها أثراً اقتصادياً ملموساً، إلى جانب أثرها الرمزي في الضغط على الحكومات الغربية.

الأهم أن الإعلام الجديد أتاح للشباب الفلسطيني والعربي صياغة خطاب أكثر عاطفية وإنسانية، يركز على معاناة المدنيين والأطفال، وقد وجد هذا الخطاب صدى واسعاً لدى قطاعات من الرأي العام الغربي، ما جعل الإعلام الجديد جزءاً من الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية (Khalidi, 2014).

9.4- حركة المقاطعة (BDS) كأداة دبلوماسية شعبية

بعد السابع من أكتوبر، اكتسبت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) زخماً غير مسبوق. فقد انخرطت النقابات العمالية والطلابية، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، في دعم الحملة بشكل علني. وفي دول مثل جنوب إفريقيا وماليزيا وإيرلندا، تبنت أحزاب سياسية كبرى مواقف مؤيدة للحركة وطالبت بفرض عقوبات رسمية على إسرائيل. (Institute for Palestine Studies, 2024)

تُعد BDS نموذجاً واضحاً لـ الدبلوماسية الشعبية الفعالة، حيث تعتمد على المجتمع المدني والنقابات والجامعات بدلاً من الحكومات. وقد أجبرت شركات عالمية كبرى على إنهاء عقودها مع مؤسسات إسرائيلية أو تقليص نشاطها في المستوطنات. (Falk, 2023)

كما ساعدت الحركة على توحيد جهود الجاليات الفلسطينية والحملات التضامنية في إطار عالمي منظم، من خلال ربط البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي. ومع تصاعد الانتقادات لإسرائيل في المحافل الدولية، أصبحت BDS أكثر حضوراً في النقاشات السياسية، رغم محاولات تل أبيب وحلفائها تجريمها أو شيطنتها.

ومن زاوية السياسة الخارجية الفلسطينية، توفر BDS قناة غير حكومية موازية تعزز الموقف الرسمي عبر الضغط على الحكومات من خلال الرأي العام والشركات، وتمنح الفلسطينيين أدوات جديدة لمواجهة الاحتلال في ميزان القوى مع إسرائيل.

10- الفصل العاشر : الإستنتاجات

أظهر البحث أن عملية السابع من أكتوبر شكّلت نقطة تحوّل في مسار القضية الفلسطينية، ليس فقط من الناحية الميدانية، وإنما أيضاً على صعيد السياسة الخارجية الفلسطينية. فقد بينت النتائج أن هذه العملية أعادت القضية إلى صدارة الاهتمام الدولي بعد فترة طويلة من التراجع والتهميش، الأمر الذي فرض على الفاعلين الفلسطينيين، الرسميين وغير الرسميين، إعادة صياغة أولوياتهم وخطاباتهم في الساحة الدولية.

قبل السابع من أكتوبر، اتسمت السياسة الخارجية الفلسطينية بجمود نسبي واعتماد مفرط على مسارات التفاوض والشرعية الدولية دون تأثير ملموس. لكن بعد العملية، برزت تحولات واضحة، إذ سعت السلطة الفلسطينية إلى تكثيف حضورها في المؤسسات الأممية ورفع مستوى خطابها القانوني والحقوق، محاولة استثمار المناخ الدولي الجديد وإعادة التأكيد على المطالب الفلسطينية التقليدية. وفي المقابل، وظّفت المقاومة هذا الحدث كأداة لتوسيع شرعيتها السياسية والدبلوماسية، من خلال تعزيز علاقاتها مع قوى إقليمية ودولية، والتأكيد على أن الكفاح المسلح لا يزال جزءاً من أدوات الحضور الفلسطيني في المشهد الدولي.

هذا التباين بين الخطتين الرسمي والمقاوم كشف عن تغيير مزدوج في السياسة الخارجية الفلسطينية: فمن جهة، عاد التركيز على المحافل الدولية بوصفها ساحة أساسية للصراع القانوني والسياسي، ومن جهة أخرى، تعززت مكانة الفاعلين غير الرسميين والحركات الشعبية والدبلوماسية غير الحكومية كأدوات مكملة ومؤثرة في تشكيل الرأي العام العالمي. وبذلك لم تعد السياسة الخارجية الفلسطينية حكراً على مؤسسة واحدة أو خطاب واحد، وإنما أصبحت ساحة متعددة الأصوات، يختلف تأثيرها باختلاف الأدوات المستخدمة والسياقات الدولية والإقليمية.

كذلك شكل السابع من أكتوبر ضربة قوية لمسارات التطبيع العربية، والتي كانت سائدة في فترة ما قبل السابع من أكتوبر، فبالرغم من أن الدول المطبّعة أو التي كانت على وشك التطبيع لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن وقف مسيرة التطبيع التي كانت تجري على قدم وساق، كان لصالح القضية الفلسطينية.

كما أظهرت الأحداث أن صورة القضية الفلسطينية في النظام الدولي قد شهدت تحولاً لافتاً. فبينما كانت القضايا الإقليمية الأخرى، مثل الملف النووي الإيراني أو الحرب في أوكرانيا، تهيمن على الاهتمام العالمي، أعاد السابع من أكتوبر إدراج فلسطين في مركز النقاش الدولي. هذا التغير انعكس في تحركات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، وكذلك في موجات التضامن الشعبي العارمة التي فرضت ضغوطاً على الحكومات الغربية لتعديل خطابها أو التخفيف من انحيازها.

بناءً على ذلك، يتضح أن السياسة الخارجية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر لم تعد كما كانت قبلها. فقد تحولت من موقع المتلقي والمهمّش إلى موقع الفاعل الذي يملك فرصة لإعادة صياغة أولوياته وخطابه، مستفيداً من الاهتمام الدولي المتجدد. ومع ذلك، يظل الانقسام الداخلي بين السلطة والمقاومة تحدياً أساسياً، إذ يضعف من قدرة الفلسطينيين على التحدث بصوت موحد ويحدّ من فاعلية استثمار هذه التحولات الدولية.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن الاستنتاج أن عملية السابع من أكتوبر لم تكن فقط حدثاً عسكرياً، بل شكلت لحظة سياسية أعادت رسم معالم السياسة الخارجية الفلسطينية. فهي لم تُنتج توافقاً داخلياً كاملاً، لكنها فرضت واقعاً جديداً جعل من القضية الفلسطينية محوراً رئيسياً في الساحة الدولية، وأعادت التأكيد على أن تجاهلها لم يعد ممكناً في ظل الزخم الشعبي والحقوقى والسياسي الذي رافقها.

بهذا الشكل يظهر بوضوح:

- أن السياسة الخارجية الفلسطينية تغيرت جذرياً بعد السابع من أكتوبر.
- أن التغير كان على مستويين: المسار الرسمي (السلطة) والمسار المقاوم/الشعبي.
- أن فلسطين عادت إلى واجهة الاهتمام الدولي بعد سنوات من التراجع.

11- الفصل الحادي عشر : الخاتمة والتوصيات

11.1- الخاتمة

أثبتت أحداث السابع من أكتوبر 2023 أنها لحظة تاريخية فارقة في مسار القضية الفلسطينية والسياسة الإقليمية والدولية. فقد كشفت هذه اللحظة هشاشة المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وأسقطت نظرية الردع التي طالما استندت إليها تل أبيب، كما أظهرت قدرة الفعل الفلسطيني - الرسمي والشعبي - على إعادة فرض القضية الفلسطينية في صدارة الأجندة العالمية بعد سنوات من التراجع والتهميش.

التحولات شملت الموقف الفلسطيني الداخلي الذي اتسم بالتباين بين السلطة والفصائل، والموقف العربي والإقليمي الذي تراوح بين وساطة ووقف للتطبيع من جهة، واستمرار لعلاقات التطبيع من جهة أخرى. أما دول مثل تركيا وإيران فقد وظفت القضية لتعزيز نفوذها الإقليمي. دولياً، انقسمت المواقف بين انحياز أمريكي-بريطاني كامل لإسرائيل، وانقسام أوروبي واضح، مقابل استثمار روسي-صيني للأزمة لتعزيز حضورهما، فيما لعبت المؤسسات الدولية دوراً بارزاً عبر المسارات القانونية، خاصة في محكمة العدل الدولية.

الوضع الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر اتسم بالأزمة على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وهو ما انعكس في تراجع صورة إسرائيل دولياً وتزايد عزلتها. في المقابل، برز البعد الشعبي والدبلوماسية غير الرسمية كأداة مؤثرة، حيث لعبت الجاليات الفلسطينية، الجامعات، الإعلام الجديد، وحركة المقاطعة (BDS) أدواراً أساسية في إعادة تشكيل الرأي العام العالمي.

بذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية الفلسطينية اليوم أمام لحظة تاريخية نادرة: فرص كبيرة لاستثمار الزخم الدولي والقانوني والشعبي، لكن في الوقت نفسه تحديات خطيرة أبرزها الانقسام الداخلي الذي يهدد بإضاعة هذه الفرصة إذا لم يتم تجاوزه، وتتعاضد يوماً بعد اليوم الحاجة الملحة للمصالحة الفلسطينية، فبالرغم من الصعوبة والعوائق الكثيرة التي تقف في وجه هذه المصالحة، إلا أنها قد تكون صمام الأمان الأقوى والأنجع لمواجهة التحديات الكبرى والغير مسبوق، التي يواجهها الشعب الفلسطيني بكل فصائله ومؤسساته ومكوناته

11.2- التوصيات

1. تحقيق الوحدة الوطنية وصياغة خطاب موحد: إنجاز المصالحة الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، بما يضمن توحيد القرار السياسي والخطاب الخارجي بين الشرعية القانونية الدولية والشرعية النضالية الشعبية، خاصة أن السياسة السرائيلية تستهدف الجميع: السلطة والمقاومة، غزة والضفة.

2. استثمار القانون الدولي كأداة استراتيجية: متابعة القضايا أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بشكل منظم، وتحويل القرارات الدولية إلى أدوات ضغط سياسية ودبلوماسية.
3. تعزيز العمل العربي والإقليمي المشترك: توظيف الزخم الشعبي العربي لدفع الحكومات لتبني مواقف أكثر انسجاماً مع تطلعات الشارع، وتفعيل دور جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب بناء تحالفات مع قوى مؤثرة مثل تركيا وقطر والجزائر.
4. توسيع التحالفات الدولية وتنويعها: الانفتاح على دول الجنوب العالمي التي أبدت دعماً واضحاً للقضية مثل جنوب إفريقيا والبرازيل، وتطوير قنوات اتصال مع قوى صاعدة كروسيا والصين لتوازن العلاقات الدولية الفلسطينية.
5. تقوية الدبلوماسية الشعبية: دعم حركة المقاطعة (BDS) كأداة ضغط فعالة، وتفعيل دور الجاليات الفلسطينية كجسور للتواصل مع صناع القرار في بلدانها، مع الاستثمار في الإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي لإيصال الرواية الفلسطينية مباشرة إلى الرأي العام العالمي.
6. استغلال الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الكثير من العواصم والمدن العربية، بما فيها الإعتداء على الدوحة لتوحيد الصف والجهد العربي، من منطلق أن الجميع مستهدف .

قائمة المراجع العربية

- أبو عامر، عدنان. (2024). الفصائل الفلسطينية بعد 7 أكتوبر: بين المقاومة والعزلة السياسية. مركز الجزيرة للدراسات.
- أبو عامر، عدنان. (2024). تحولات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية بعد السابع من أكتوبر. مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الخالدي، رشيد. (2014). الهوية الفلسطينية والدبلوماسية المقيدة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، رشيد. (2020). حرب المئة عام على فلسطين. نيويورك: ميتروبوليتان بوكس.
- صايغ، يزيد. (2023). أزمة الشرعية في النظام الفلسطيني. معهد كارنيغي للشرق الأوسط.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2024). تقارير وتحليلات حول تداعيات السابع من أكتوبر والسياسة الفلسطينية. رام الله.
- مركز الجزيرة للدراسات. (2024). التطبيع العربي وحرب غزة. الدوحة.
- مركز الجزيرة للدراسات. (2024). الدبلوماسية غير الرسمية وحملات التضامن الشعبي مع فلسطين. الدوحة.
- مركز تريندز للبحوث والاستشارات. (2024). الرأي العام وحرب غزة: حملات التضامن العالمية. أبوظبي.
- منظمة العفو الدولية. (2024). إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: أدلة على جرائم حرب في غزة. لندن.
- بتسيلم. (2024). الانتهاكات الإسرائيلية في غزة خلال حرب 2023-2024. القدس.
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. (2024). تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. جنيف.

قائمة المراجع الأجنبية

- Abu Amer, A. (2024). *Germany, France, and the EU Response to Gaza*. Doha: Al Jazeera Centre for Studies.
- Al Jazeera Centre for Studies. (2024). *Global Responses to the Gaza War: US, UK, EU, and Russia-China*. Doha: Al Jazeera Centre for Studies.
- Falk, R. (2023). *International Institutions and the Gaza War*. London: Middle East Eye.
- Hill, C. (2016). *Foreign policy in the twenty-first century*. London: Palgrave Macmillan.
- Institute for Palestine Studies. (2024). *UNGA, EU Divisions, and International Law after October 7*. Ramallah: Institute for Palestine Studies.
- International Court of Justice. (2024). *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*. The Hague: ICJ.
- International Criminal Court. (2023). *Statement of the Prosecutor of the ICC on the Situation in Palestine*. The Hague: ICC.
- Khalidi, R. (2020). *The hundred years' war on Palestine*. New York: Metropolitan Books.
- Mearsheimer, J. J. (2021). *The great delusion: Liberal dreams and international realities*. New Haven: Yale University Press.
- Said, E. W. (1978). *Orientalism*. New York: Pantheon Books.
- Seiter, Y. Z. (2023). *Re-internationalizing the Palestinian Question after October 7*. Doha: Al Jazeera Centre for Studies.
- Trends Research & Advisory. (2024). *Media Narratives and Palestinian Resistance after October 7*. Abu Dhabi: Trends Research & Advisory.
- United Nations General Assembly. (2023). *Resolution ES-10/21 on the Protection of Civilians and Upholding Legal Obligations*. New York: United Nations.
- United Nations Human Rights Council. (2024). *Report on the Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory*. Geneva: UNHRC.
- Wendt, A. (1999). *Social theory of international politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- World Health Organization. (2024). *Gaza Emergency Health Report*. Geneva: WHO.
- Yin, R. K. (2018). *Case study research and applications: Design and methods* (6th ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.